

أوروبا عالقة في وسط الحرب التجارية بين واشنطن وبكين

حصّة الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية قد تتأثر باتفاق سلام اقتصادي بين الصين والولايات المتحدة

يعتري القادة الأوروبيين قلق متنام من أن يصبحوا الهدف الأول لتعريفات الرئيس الأميركي دونالد ترامب مرة أخرى إذا ما أبرمت الولايات المتحدة اتفاق سلام اقتصادي مع الصين في الأسابيع المقبلة.

باريس - يتابع المسؤولون الأوروبيون بحذر تطورات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة. ويشتهبون في إمكانية تواطؤ واشنطن وبكين للتوصل إلى صفقة لاقتسام الاقتصاد العالمي، تأتي على حساب حصّة الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية. ويزداد القلق الأوروبي مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية، حيث سترتبط تطورات هذه الحرب بالمسار الذي سيرى ترانمب فيه طريقا واعدا لإعادة انتخابه. ويتوقع أن يلجأ الرئيس الأميركي إلى تشكيل اتفاق مع منافسه في السباق غير المتكافئ، الرئيس الصيني شي جين بينغ، والذي يمكن أن يروج له كـ"أكبر صفقة على الإطلاق". وتجلت ملامح هذا المسار من خلال إعلان ترامب أن واشنطن وبكين اتفقتا على المرحلة الأولى من اتفاق للتجارة، وتشتمل المشتريات الزراعية والعملة، وبعض جوانب حماية الملكية الفكرية.

مسؤول في قصر الإليزيه يعكس القلق الأوروبي بقوله «نحن لا نريد أن تكون أوروبا ضحية التجارة بين الولايات المتحدة والصين»

ويرى الأوروبيون أن تكتيكات ترامب الأكثر عدوانية في الحرب التجارية ما هي إلا مناورة لتوسيع التعاون مع الصين. وعلى سبيل المثال، عوّلت أوروبا كثيرا على بكين كحليف محتمل لكبح جماح هجوم ترامب الشامل على نظام محكمة منظمة التجارة العالمية، كما ترغب بروكسل أيضا في المضي قدما في اتفاقها مع الصين بشأن شروط الاستثمار.

وأعرب ماكرون عن مخاوف بشأن صفقة بين واشنطن وبكين، ولجأ إلى مخاطر مثل هذا التقارب خلال قمة مجموعة السبع التي استضافها في أغسطس الماضي.

وفي الوقت الذي رحب فيه ماكرون على نطاق واسع بالاتفاقيات الأميركية الصينية، فقد أصر أيضا في مؤتمر صحافي مشترك مع ترامب في مجموعة السبع، على ضرورة مراعاة مصالح أوروبا. وقال "سنبحث للتأكد من أنها مفيدة للعالم وأن معاييرنا تؤخذ بعين الاعتبار، والتي كانت جزءا من محادثاتنا

والاتفاق الجزئي الأولي، هو أكبر خطوة نحو تسوية حرب تجارية بدأت قبل 15 شهرا بين البلدين، وألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي. وتؤكد الصين على ضرورة إلغاء الولايات المتحدة التعريفات حتى يستأنف للبلدين التوصل إلى اتفاق تجاري نهائي.

ويقول الخبراء إن أي قرار بين واشنطن وبكين لا يمكن أن يكون مجرد صفقة عادية، إنه معضلة، خاصة بالنسبة لأوروبا التي أصبحت عالقة في وسط الصراع. ويتجه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الصين الأجنبي للسعي لمنع أن تكون أوروبا الخاسر



اتفاق على مضض

ماكرون إلى السير على حبل مشدود أثناء وجوده في الصين. فستتم زيارته في الوقت الذي تقوم فيه السلطات في هونغ كونغ باتخاذ إجراءات صارمة ضد المتظاهرين، إضافة إلى استمرار السلطات الصينية في احتجاز أكثر من مليون مسلم من الإيغور الصينيين وأقليات أخرى في معسكرات في منطقة شينجيانغ.

ويقول المسؤولون الفرنسيون إن لديهم محادثات "صريحة" حول قضايا حقوق الإنسان مع نظرائهم الصينيين، على الرغم من أن فرنسا فضلت الانضمام إلى البيانات التي أدلت بها المفوضية الأوروبية بدلا من الإدلاء ببياناتها الخاصة.

ويقول مصدر في الإليزيه إن "هدفا هو بما أن هذا المعرض يهدف إلى إظهار انفتاح الصين على الأسواق الدولية، فلنظهر ذلك من خلال الوصول إلى الأسواق في مجال تجارة المواد الغذائية الزراعية، من خلال التقدم في الاتفاقيتين ذات الأولوية بين الاتحاد الأوروبي والصين، دعونا نظهره من خلال الالتزامات من حيث الشفافية والحوار داخل منظمة التجارة العالمية".

وتتفاوض الصين والمفوضية الأوروبية حاليا على اتفاقين، فبالإضافة إلى اتفاقية الاستثمار، تسعى الصين أيضا إلى التفاوض بشأن الأسماء المحمية لبعض الأطعمة الذواقة. وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، قد يضطر

الحصول على دعم الاتحاد الأوروبي في الحرب التجارية ضد الولايات المتحدة. وتساءل أحد الدبلوماسيين عن سبب اختيار ماكرون للقيام بهذه الرحلة عندما امتنع زعماء الاتحاد الأوروبي الآخرون من أن يكونوا طرفا في الحرب التجارية. لكن المسؤولين الفرنسيين يقولون إن التواصل مع الصين هو الطريق إلى الأمام. كما يقولون إنهم يقدمون وجهة أوروبية موحدة من خلال ضم المفوض التجاري الأوروبي الجديد فيل هوجان، ووزيرة التعليم والبحث الألمانية أنبا كارلتيشك كممثلة للمستشارة أنجيلا ميركل. بالإضافة إلى ممثلين عن الشركات الألمانية، في زيارتهم إلى معرض شنغهاي.

(في مجموعة الدول السبع الكبرى). وستكون هذه المسائل محط تركيز رئيسي خلال 48 ساعة من عمل ماكرون في الصين. وسيدأ زيارته الرسمية لعرض "تشايتا" الدولي للاستيراد، وهو معرض تجاري في شنغهاي، قبل عقد يوم من المحادثات الثنائية في بكين. ومن المتوقع أيضا أن يفتتح مركز بومبيديو في شنغهاي، وهو متحف ومعرض باريسي، بالإضافة إلى مناقشة القضايا المتعلقة بتغيير المناخ والتنوع البيولوجي مع نظيره الصيني شي جين بينغ. ومع ذلك، أشارت زيارة ماكرون انتقادات من البعض في أوروبا. واشتكى دبلوماسيان من الاتحاد الأوروبي من أن معرض شنغهاي كان عداية تهدف إلى

مصير المبادرة الألمانية لحل الأزمة في ليبيا في يد دول الفيتو

مؤتمر برلين يواجه معضلة مزدوجة: الخلافات داخل مجلس الأمن والانقسام الليبي

مجلس الأمن. وتقف روسيا على اعتبار مرحلة فارقة بشأن ليبيا، حيث تتبنى رؤية منفصلة عن الغرب في إدارة ملفات كثيرة. ولم تحرب بمؤتمر ألمانيا، لكن لم تقاطعه مثل بكين، واكتفت بالجواب معه في الحدود الدنيا التي لا تفرض عليها التزامات سياسية محددة. وتجد موسكو في ارتباك المواقف الغربية وتضاربها، فرصة مناسبة لتذليل الكثير من المطبات أمامها للاقتراب من الملف الليبي.

وتجحت في نسج شبكة قوية من المصالح مع قوى متعددة، أهمها قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، وربما تنهيا الأجواء للإعلان عن مقاربة سياسية لامة تعتمد على القواسم المشتركة في مكافحة الإرهاب.

وهي القضية التي لا تزال رؤية مؤتمر ألمانيا غير واضحة بالنسبة لها، لأنها تتقاطع مع مصالح قوى غربية لها روافد مع التيار الإسلامي النشط في ليبيا، والمطلوب أن يظل رقما رئيسيا في المعادلة السياسية الدائمة، بينما ترى موسكو ضرورة وضعه في إطاره الصحيح. تحتفظ موسكو لنفسها بمسافة خاصة بها في الملف الليبي، وتراقب تطورات مؤتمر برلين عن كثب، وتفاعلا الهامشي مع تحضراته لا يعني أنها غير عابئة به، لكن يؤكد أن مساره النهائي ستكون لها كلمة فيه، إذا جاءت نتائجه بعيدة عن أهدافها، من واقع امتلاكها حق النقض في مجلس الأمن الدولي الذي يعتبر الملهم للمؤتمر ومن دونه يتحول مسار برلين إلى رقم يضاف إلى أرقام مبادرات سابقة أخفقت في منح الأزمة الليبية حيوية سياسية تخرجها من العقم الذي تعيش داخله منذ حوالي ثمانية أعوام.

التعامل مع الأزمة الليبية، ولا تريد أن تكون مقيدة بأجندات بعض الدول، وإذا جاءت توصياته ضد مصالحها يمكنها استخدام الفيتو.

تربق بكين وموسكو

قال تقرير نشرته مجلة "ني دبلوماسيات" الأميركية في يوليو الماضي، إن الصين تسعى إلى تجديد عقودها مع ليبيا وتعمل على الاحتفاظ بعلاقات قوية، بغض النظر عن مدير طرابلس، ضمن استراتيجية ملء الفراغ في شمال أفريقيا، وتعتبر جزءا في أجندتها العالمية.

ودعا التقرير، الولايات المتحدة وأوروبا إلى الانخراط بشكل أكبر مع المنطقة المغربية (المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا) والاستثمار في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية هناك، خشية أن تواصل الصين الاستفادة من التراجع الغربي هناك، وفي هذا السياق، لا تجد بكين ضرورة ملحة إلى التجاوب مع مؤتمر ألمانيا الذي يضع على كاهلها عبئا سياسيا هي في غنى عنه في هذه المرحلة، وهي قادرة على فرملته وتفريغه من مضمونه في

غابت الصين عن الجلسات التحضيرية الثلاث التي عقدت في ألمانيا على مدار الشهرين الماضيين، ولم يحضر ممثل عنها للاستماع أو نقل وجهة نظر بكين للأطراف المعنية بالأزمة الليبية، وهو ما اعتبره كثيرون رفضا حاسما لمسار برلين، ودلالة قاطعة على أن الصين غير مرحبة بالدعوة، ولديها ممانعات عديدة على النتائج التي سيجتازها، لأنها تملك رؤية سياسية للتعاظم مع الأزمة لا تفضل أن تكون مهرونة باخرين، ما يرحب أن تستخدم الفيتو، حال مضى المؤتمر إلى نهاية المطاف ولجا إلى مجلس الأمن لمباركته، كما هو مخطط له.

تحتفظ الصين برؤية خاصة بها في إدارة الكثير من الملفات الإقليمية، مكنتها من إحراز تقدم على صعيد حضورها العالمي، ولها توجهات تخط السياسة والاقتصاد وأحيانا بالأمن، ووجنت من ورائها مكاسب عديدة في مختلف، وهو الطريق الذي تريد أن تسلكه في

تقوم بها ألمانيا، وتعرّز من صعوبة التوصل إلى رؤية عاجلة للتسوية، وإذا تمكنت من ذلك، ونجحت المناقشات المتعددة في تقديم صيغة للحل، بصرف النظر عن قناعة الأطراف المعنية به، فإنها متوقع أن تصطدم بفيتو في مجلس الأمن، من روسيا أو الصين، أو كلاهما، فخلال 14 جلسة داخل المجلس لم يتسن له تبني وتقرير قرار واحد، ما يشير إلى أن توفير غطاء أممي للحل الألماني سيواجه بحزمة كبيرة من التحديات.

تحتاج صيغة التسوية التي ترعاها ألمانيا إلى أن ينم التصديق عليها في مجلس الأمن الدولي، لتحصل على زخم وقوة دفع سياسية يمكنها من أن تأخذ طريقها للتنفيذ، على غرار اتفاق الصخيرات، لتقويض جزء من الخلافات المحتددة بين القوى المحلية في ليبيا، وتستمد عنوانها من تأييد بعض القوى الكبرى لها للضغط عليها.

وتتجاشى الرؤية المهرتة التي تبناها كل من مؤتمر باريس وباليرمو العام الماضي، حيث قدما رؤية توافقية مقبولة في الظاهر من غالبية الأطراف، غير أنها اقتعدا إلى الآلية الدولية اللازمة لتنفيذ المخرجات، الأمر الذي فوت عليهما أي فرصة للتطبيق، وحصريهما في مربع الدعاية السياسية التي أرادتها فرنسا وإيطاليا في إطار واحدة من حلقات المكابدة بينهما.

إذا كانت الولايات المتحدة تعمل المساعدة ألمانيا على تقديم رؤية لحلحلة الأزمة، وبريطانيا موقفا يدور بحذر في الفلك الأميركي، وفرنسا تحاول فرض منطلقها، فإن هناك دولتين من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، لم ينتبه كثير من مؤتمري برلين، الذي يعتبره المبعوث الأممي غسان سلامة علامة مهمة للتسوية السياسية، لأنه يسعى إلى إيجاد تفاهم بين القوى الكبرى، التي حملها، دون أن يسماها، مسؤولية العقم الحاصل في الأزمة، وصعوبة تحقيق إنجاز حقيقي قبل تزيو الهوة.

أغل سلامة بعض التدخلات الإقليمية السافرة التي لا تقل أهمية في إطالة عمر الأزمة، خاصة من جانب تركيا، ربما لأنه يعتبرها هامشية، أو يبريد غض الطرف عن الجهات السياسية والمليشيات المسلحة التي تتلقى الدعم من أنقرة، ومنح أولوية للقوى العظمى التي تمتلك في رايه مفاتيح الحل، إذا أرادته. وهو الاتجاه الذي بدأت تسلكه ألمانيا، لكنها لم تحرز تقدما ملحوظا، حيث لا تزال المسافة بعيدة بين الدول الخمس، والإرادة كادت تكون غائبة. ويرى البعض أن الأجواء ليست ناضجة حتى الآن للحديث عن فصل جديد من فصول التسوية الجادة. كل هذه العوامل ظهرت نفاقاتها في لقاءات برلين، وبدت ملامحها في التحركات الخارجية التي



محمد أبو الفضل كاتب مصري

القاهرة - تشير رغبة ألمانيا في عقد مؤتمر لحل الأزمة في ليبيا، إلى عدم وجود ممانعة دولية لمبدأ التسوية السياسية وظهرت في التجاوب من حيث المبدأ، لكن الغوص في تفاصيل اللقاءات التحضيرية التي عقدت على مدار ثلاث جولات، وابتظار الرابعة نهاية نوفمبر الجاري في برلين، يشير إلى أن هناك تباينا في تقديرات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين) بما يجعل مصيره غامضا. فرنسا، وهي أكثر الدول الخمس اهتماما بالأزمة، جرّت إلى صفها إيطاليا، من خارج الأعضاء الدائمين، بعد أن دخلت معها سابقا فاصلا مريرا من المنافسة، وتخشيان أن يضع نجاح مؤتمر برلين مؤتمر باريس وباليرمو في خندق الفشل التام.

تفاوت في التقديرات

تجتهد فرنسا وإيطاليا حاليا في طرح قضايا وإخفاء أخرى، كي لا يهتز دورهما التاريخي في ليبيا، وهو ما أرخى بظلال سلبية على الأصوات التي أرادت تسويق مؤتمر ألمانيا على أنه رؤية أوروبية خالصة، فبعض التصريحات ذهبت إلى أن دوره مكافئة الإرهاب ووقف تفول الكتائب المسلحة التي تهدد أوروبا، دون أن تلتفت إلى أن إيطاليا لها مستشفي عسكري في مصراتة يستقبل متشددين ويقدم لهم العلاج اللازم.

إيطاليا اضطرت إلى مجازاة فرنسا، بعد أن دخلت معها سابقا في فاصل مرير من المنافسة على الملف الليبي، خشية أن يضع نجاح مؤتمر برلين مؤتمر باريس وباليرمو في خندق الفشل التام.